دونم في الاغوار، حيث من المقترح زيادة كميات المياه هناك، ومنها ايضا ٢٥٠٠ دونم في جنين، حيث تظهر خطة جنين ان اجمالي استغلال المياه سوف ينقص (يرجى مراجعة جدولي الخطة في جنين والاغوار).

ولعل هذا التحليل يعطى مؤشرات واضحة الى ان الزيادة المقترحة في النموذج الخاص بتطوير بعض المحاصيل الحقلية الاستراتيجية، وبعد خصم المساحات المخصصة لمنطقتي جنين والاغوار، هي زيادة ممكنة وعملية. وان امكانية توفير المساحات المقترح زيادتها ليست بعيدة المنال، خاصة وان الخطة تقترح التقليل من مساحة الاراضي المزروعة بالكرسنة، والاستفادة من الاراضي المهملة وخاصة في كل من لواء رام الله ومحافظة نابلس.

وعلى اية حال، فان الزيادة المقترحة في مساحات الأراضي لا تتجاوز ٩،٦٪ من المساحةالفعلية المخصصة حاليا للمحاصيل الحقلية والخضار البعلية في الضفة الغربية (مجموع مساحات اراضي الخضار والمحاصيل الحقلية هي ٦١٦٩٤٤ دونم حسب احصائية ١٩٨٩).

ولعل اهم ما يميز هذه الخطة - بشكلها العام والمبدأي - هو انها تطرح زيادة مساحة الرقعة الزراعية المخصصة للمحاصيل الاستراتيجية بنسبة ٦٢٪، في حين ان توقعات الانتاج سوف ترتفع الى ١٦٠٪. اضافة لذلك، فتقترح الخطة ادخال زراعات محصولية جديدة لها اهميتها القصوى من حيث استراتيجيات الغذاء، وتنمية فرع الثروة الحيوانية، والتوازن البيئي، والمحافظة على خواص التربة، مع بداية في التحول الى بعض المحاصيل التصنيعية، واطالة فترات التسويق في حالة توفر وسائل التخزين والتبريد الملائمة - خاصة بالنسبة للبصل والبطاطا.

وبالاختصار فان الزيادة في المساحة المقترحة في الخطة هي اقرب الى الزيادة في التخصيصات لبعض المحاصيل على حساب محاصيل اخرى منها الى زيادة الرقعة الزراعية نفسها، وهي اقرب الى احداث التوازنات الضرورية في انواع الزراعات حسب المناطق الجغرافية المختلفة والبيئة المناخية ونوع التربة، وهي محاولة للتغلب على مشكلة الزراعة التقليدية التي تؤدي الى احداث اختناقات تسويقية، علما بان واقع الامر يشير الى ان الامكانات الطبيعية المتوفرة للانسان الفلسطيني حاليا لا يمكن ان توصله الى درجة الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الحقلية الاستراتيجية.